تعالى او الى خلقه والاعتقاد ان كلا الوجهين مستحيل على الله عز وجل اما عودها اليه
تعالى فلما يلزم عليه من احتياجه تعالى الى ان يتكمل بمخلوقه واما الى خلقه فلذلك
ايضا لما يلزم عليه من دفع النقص عنه تعالى بخلق المصلحة لخلقه تعالى عن ذلك
ومع النقص كما يلزم ايضا في هذا القسم الثاني احتياجه جل وعلا في ذلك الى
مخلوق وهي المصلحة التي توجد لخلقه تعالى كالثواب ونحوه ليتكمل بها او يتعالى
عن ذلك كله من وجب له الغنى المطلق تبارك وتعالى فقد استبان ان افعاله جل
وعز واحكامه كلها لا علة لها باعثة وانما هي بمحض الاختيار وما راعى تعالى من
مصالح الخلق بمحض فضله ولا حول لاحد عليه تعالى في اثرنا في اصل العقيدة الى القسم
الاول بقولنا ويوخذ منه تنزهه تعالى عن الاغراض الى قولنا عن كل ما سواه واشرنا الى
القسم الثاني بقولنا ويوخذ وكذا يوخذ منه ايضا انه لا يجب عليه تعالى فعل شيء
من الممكنات ولا تركه الى اخره واما افتقار كل ما سواه اليه جل وعز فهو يوجب
له تعالى الحياة وعموم القدرة والارادة والعلم اذ لو انتفى شيء من هذه لما
امكن ان يوجد شيء من الحوادث فلا يفتقر اليه شيء كيف وهو الذي يفتقر اليه
كل ما سواه هذا الشروع منه في ذكر ما يندرج تحت المعنى الثاني الذي تضمنه معنى
الالوهية والاعتقاد ان وجوب الافتقار اليه تعالى يستلزم قدرته تعالى على ايجاد الشيء
المفتقر فيه اليه وذلك يستلزم وجوب اتصافه بالقدرة والارادة والعلم العامة
بجميع متعلقاتها لما عرفت فيما سبق من وجوب توقف تاثير القدرة على الارادة
والعلم ويستلزم ايضا وجوب اتصافه تعالى بالحياة لوجوب توقف وجود تلك
الصفات على صفة الحياة ويوجب له ايضا الوحدانية اذ لو كان معه ثان
في الالوهية لما افتقر اليه شيء للزوم عجزهما حينئذ كيف وهو الذي يفتقر
اليه كل ما سواه وتعالى فقد تقدم لك في برهان الوحدانية ان وجود الثاني له يستلزم

عجزهما

(في الهامش: الا تنف مقصود بها لا ... المعنى المجموع)

٣٢

عجزهما اتفقا او اختلفا والعاجز لا يوجد شيئا فلا يفتقر اليه شيء ويوخذ منه
حدوث العالم بأسره اذ لو كان شيء منه قديما لكان ذلك الشيء مستغنيا عنه
تعالى كيف وهو الذي يجب ان يفتقر اليه كل ما سواه سبحانه لما ثبت في مبحث الاستحالة
عن مثله ولو كان شيء من العالم قديما لكان ذلك الشيء واجب الوجود لا يقبل العدم
اصلا لا سابقا ولا لاحقا وان كان لا يقبل العدم لم يفتقر الى مخصص تعالى وكل ما سواه تعالى
مفتقر اليه غاية الافتقار ابتداء ودواما فوجب الحدوث لكل ما سواه جل وعلا
ويوخذ منه ايضا ان لا تاثير لشيء من الكائنات في اثر ما والا لزم ان يستغني
ذلك الاثر عن مولانا جل وعز كيف وهو الذي يفتقر اليه كل ما سواه عموما وعلى
كل حال هذا ان قدرت ان شيئا من الكائنات يؤثر بطبعه واما ان قدرته مؤثرا
بقوة جعلها الله تعالى فيه كما يزعمه كثير من الجهلة فذلك ايضا محال لانه
يصير حينئذ مولانا جل وعز مفتقرا في ايجاد بعض الافعال الى واسطة وذلك
باطل لما عرفت قبل من وجوب استغنائه جل وعز عن كل ما سواه لا تشكك
انه لو خرج عن قدرته تعالى ممكن ما لم يكن ذلك الممكن مفتقرا اليه تعالى بل انما
يفتقر لمن اوجده كيف وكل ما سواه مفتقر اليه غاية الافتقار وبهذا يبطل مذهب
القدرية القائلين بتاثير القدرة الحادثة في الافعال مباشرة او تولدا ويبطل
مذهب الفلاسفة القائلين بتاثير العلل والعقل ويبطل مذهب الطبائعيين القائلين
بتاثير الطبائع والامزجة ونحوها ككون الطعام يشبع والماء يروي ويُنبت ويحيي
ويُنشئ والنار تحرق والثوب يستر العورة ونفي الحياة والبركة ونحو ذلك مما لا يحصى
وهم في اعتقادهم التاثير لتلك الامور مختلفون فمنهم من يعتقد ان ذلك
الامور تؤثر في تلك الاشياء التي تقارنها بطبعها وحقيقتها فلا ابن في هذا
ولا خلاف في كفر من يعتقد هذا ومنهم من يعتقد ان تلك الامور لا تؤثر بطبعها

(في الهامش: انبعث به للتخصيص الذهب ... خصوصا بالقدرة ... مخصوصا بالقدرة لانه ... الامر ... القدرة ...)

Copyright © King Saud University